قياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني السعودي في الفترة ١٣٩٠/٩١ - ١٤٠٠/٩٩ هـ

د. فايز ابراهيم الحبيب *
د. هاشم محمد العلي **

مقدمـــة

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول النامية التي تسعى جاهدة نحو تطوير وتنويع البنية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في المجتمع السعودي عن طريق استغلال الايرادات المالية من قطاع النفط وذلك بوضع خطط للتنميـــة تعمل على تحقيق هذه الأهداف ، وكأى اقتصاد نام فان من المحددات الرئيسية لوضع برامج استثمارية تؤدي الى تحقيق هذه الأهداف قدرة الاقتصاد الوطني لاستيعاب هذه الاستثمارات .

وهذه القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني التي ارتبط ظهورها بالمساعدات الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة الصناعية أو الهيئات الدولية كالبنك الدولي للانشاء والتعمير تتأثر بعوامل مختلفـــة كالتجهيزات الأساسية والأيدي العاملة وسعة السوق وغيرها ، فكلما توفرت التجهيـــزات الأساسية وتوفرت الأيدي العاملة مثلا بالعدد والنوعية المطلوبة كلما زادت قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات .

وهذا البحث هو محاولة لقياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطنـــي السعودي خلال الفترة ١٣٩١/٩٠ ــ ١٤٠٠/٩٩هـ ، وهي الفترة التي تغطـــي خطتي التنمية الأولى والثانية ، وذلك بقياس قدرة الاقتصاد الوطني السعـــودي لاستيعاب الاستثمارات الحكومية عن طريق تحليل الانفاق الفعلي على المشاريع

* رئيس قسم الاقتصاد ــ كلية العلوم الادارية (جامعة الملك سعود)
** مستشار التخطيط الاقتصادي الوطني بوزارة التخطيط ــ الرياض

بما ورد في الميزانية في الباب الرابع الخاص بالمشاريع من ناحية ، وبمقارنة الانفاق الفعلي بالانفاق المعتمد في خطتي التنمية الأولى والثانية من ناحية أخرى .

أما من حيث قدرة الاقتصاد السعودي على استيعاب استثمارات القطاع الخاص فسوف نستخدم طريقة تحليل القروض الاستثمارية في قطاعات الاسكان والزراعة والصناعة والممنوحة من قبل مؤسسات الاقراض العام وصناديق التنمية (صندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية الصناعية والبنك الزراعي) للقطاع الخاص وذلك خلال الفترة ٩٥/٩٦ — ٩٩/١٤٠٠ هـ وهي فترة انشاء هذه المؤسسات المالية .

و نعطي في البداية خلفية نظرية عن مفهوم القدرة الاستيعابية حيث نتناول معنى القدرة الاستيعابية ومحدداتها ، بعد ذلك نستعرض طرق قياس القدرة الاستيعابية في الاقتصاد السعودي ، وقبل البدء بقياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد العربي السعودي لا بد من اعطاء لمحة موجزة عن الاطار التنموي للاقتصاد السعودي ، يتبعها قياس القدرة الاستيعابية في هذا البحث للفترة ٩٠/١٣٩١ — ٩٩/١٤٠٠ هـ ، وأخيرا نقدم خلاصة واستنتاجات .

اولا : مفهوم القدرة الاستيعابية

١ — خلفية موجزة عن مفهوم القدرة الاستيعابية :

ظهر تعبير القدرة الاستيعابية لأى اقتصاد ، مرتبطا أساسا بالمساعدات الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية على هيئة قروض رأسمالية من الدول المتقدمة الصناعية او من الهيئات المتخصصة الدولية كالبنك الدولي للانشاء والتعمير . ففي التقرير السنوي الرابع للبنك الدولي في عام ١٩٤٨ م — ١٩٤٩ م ذكر بأن أهم ما توصل اليه البنك من خلال اعماله هو محدودية قدرة الدول النامية في استيعاب رأس المال في الأغراض الانتاجية (١) .

ويشير بنجامين هيجنز B. Higgins في هذا الصدد الى انه ليس من المفيد اعطاء مزيد من رأس المال لأى دولة اكثر مما تستطيع استخدامه بكفاءة . وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية الدولية لا بد وان تراعى بأن جميع الدول قادرة على القيام بجرعات الاستثمار السنوية بحيث تكون متمشية مع قدراتها الاستيعابية(٢).

كما يؤكد ايضا جيرالد ماير G. Meier نفس الترابط بين القدرة الاستيعابية للدول الفقيرة وبين استغلالها للمساعدات بكفاءة فيقول :

"It has became increasingly evident that not very poor country is immediately able to employ considerable amounts of capital productivity, in the sense of having the investment cover its costs and

also yield a reasonable increase in income. Atleast in the short run, the country may not have the capacity to absorb a large amount of real productive capital .....
Once, the pace of development gains momentum, the absorption capacity will be higher and Foreign Capital, can then be utilized more effectively"(٣)

بمعنى أن الدول الفقيرة في بدايـــة نموها ليس في مقدورها استيعـــاب الاستثمارات المنتجة بحيث تدر عليها عائداً يغطي تكاليف الاقتراض من الخـــارج وفي نفس الوقت يعمل على زيادة الدخل الوطني زيادة معقولة . الا أنه بزيادة خطى التنمية بمرور الزمن ، فان القدرة الاستيعابية لهذه الدول سترتفع بحيث تـــؤدي الى استغلال رأس المال الأجنبي بكفاءة أعلى .

وفي دراسة عن المساعدات الأجنبية والتنمية الاقتصادية أشار كل من :

Hollis B. Chenery & A. Strout(٤) الى أنه اذا كانت القدرة الاستيعابية تزداد بمرور الزمن فيمكن اعتبار ذلك مقياسا لتطور اقتصاد الدولة المعنية واستطاعتها على استخدام رأس المال من الخارج بكفاءة وبهذا المعنى كتب E.K. Hawkins(٥)

'... if absorptive capacity is increasing over the years, it can be regarded as a measure of the improved economic performance of the country concerned, and of its ability to make better use of capital from abroad".

ومن هذا المنطلق لتأثير القدرة الاستيعابية لاقتصاديات الدول النامية على توظيف رأس المال الذي تحصل عليه على هيئة قروض ومساعدات من الخارج ، توسع استخدام هذا المفهوم وأصبح يعتبر ضمن المحددات الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية في هذه الدول والتي لا يقتصر تمويلها على المصادر الخارجية انما تعتمـــد بصفة رئيسية على المصادر الداخلية (٦) .

والتساؤل الذي يثار هنا هو : هل القدرة الاستيعابية لمجتمع معين يمكن اعتبارها ثابتة Constant ؟ أم أنها تتأثر بعوامل مختلفة ومن ثم فهي متحركة dynamic ، اى تتغير بتغير مراحل التنمية التي يمر بها المجتمع ؟ للاجابة على هذه التساؤلات نتناول أولا معنى القدرة الاستيعابية ثم نتعرف على أهم العوامل المحددة للقدرة الاستيعابية .

٢ ــ معنى القدرة الاستيعابية :

ربما لاحظنا من الترابط الذي أشرنا اليه آنفا بين ظهور مفهوم القـــدرة الاستيعابية وبين المساعدات الخارجية أن هناك شرطا ضروريا يتمثل في قـــدرة الاقتصاديات النامية على توظيف كميات من رأس المال (استثمار) بحيث تحقـــق

زيادة معقولة في الدخل ، أو تحقق عائدا مقبولا ، ومن خلال هذا الترابط ننطلق الى تفهم معنى القدرة الاستيعابية لاقتصاد معين .

فمن التعريفات الشائعة في الدراسات الاقتصادية التعريف الذي قدمه جون ادلر John H. Adler والذي يقول فيه **بأن القدرة الاستيعابية يمكن تعريفها على انها كمية الاستثمارات او معدل اجمالي الاستثمار المحلي معبرا عنه كنسبة في اجمالي الناتج الوطني الذي يعطي عائدا مقبولا مع فرض ثبات حجم معين من عوامل الانتاج الأخرى المكملة (٧)** .

وفي هذا التعريف لأدلر Adler اشارة واضحة — الى ان رأس المال كغيره من عناصر الانتاج الأخرى يخضع لتناقص الغلة ، ولذلك لا بد وأن يتم استثمار هذا العنصر وهو رأس المال طالما ان العوامل الأخرى معطاه given الى النقطة التي يكون فيها العائد على رأس المال مقبولا (٨) .

ويعرفها R. Gulhati بأنها **ذلك الحجم من الاستثمار الذي يتعادل عنده معدل الفائدة الصافي لهذه الاستثمارات مع معدل الخصم الاجتماعي المقبول من وجهة نظر المجتمع (٩)** بينما ينظر اليها بعض الكتاب على أنها عبارة عن قدرة الاقتصاد النامي على توظيف الاستثمارات بكفاءة .

"The Capital-absorptive capacity of a less developed country-that is, its ability to utilize Capital investment efficiently" (١٠)

فكما نلاحظ من هذه التعريفات أنها تدور حول قدرة المجتمع على توظيف رأس المال بحيث يحقق عائدا مقبولا من وجهة نظر المجتمع . ولكن السؤال الذي يثار هنا هو : **ما معدل العائد المقبول من وجهة نظر المجتمع ؟** أهو العائد المادي او المالي Financial Rate of Return أم العائد الاجتماعي Social Rate of Return ربما لو أرجعنا المفهوم مرة اخرى للمساعدات الخارجية قد نجد تحديد العائد أكثر وضوحا ، لأن في هذه الحالة يوجد لدينا خدمة الديون الخارجية من جهة والعائد من وراء الاستثمار الممول عن طريق المساعدات من جهة أخرى . وبمقارنة هذين العاملين يمكن الحكم على كون العائد مقبول ، أم غير مقبول .

وبتعبير آخر فان العائد من الاستثمار الممول عن طريق المساعدات الخارجية والممثل في اضافات في الدخل الوطني لا بد وأن يكون أعلى من سعر الفائدة المفروضة على هذه المساعدات (١١) ولكن هنا أيضا تكمن مشكلة ، وهي أنه لو وجهت هذه المساعدات مثلا الى التعليم أو التدريب (تنمية القوى البشرية) — فالاضافات الى الدخل الوطني في هذه الحالة قد لا تكون ملموسة كما هي الحال في مشروعات الانتاج المباشر ، أو أن تستغرق هذه الاضافات وقتا طويلا حتى يمكن تحقيقها . لذا فان العائد الاجتماعي بجانب العائد المادي يجب أخذه في الحسبان وليس فقط الاضافة التي تحدثها العملية الاستثمارية في الدخل الوطني .

من هذا المنطلق **يمكن تعريف القدرة الاستيعابية لاقتصاد ما** بأنها قـــدرة الاقتصاد على توظيف رأس المال في فترة زمنية معينة بحيث يحقق عائدا ماديـــا ممثلا في اضافات في الدخل الوطني لا تقل عن معامل الانتاج الى رأس المال في بدء هذه الفترة الزمنية التي يتم فيها الاستثمار بجانب تحقيق عائد اجتماعي مقبول(١٢).

٣ ــ محددات القدرة الاستيعابية :

من العرض السابق لمفهوم القدرة الاستيعابية يتضح لنا أن هناك علاقـــة تبادلية Interdependent بين قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الاستثمارات وتأثير الاستثمارات على توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني . بعبـــارة أخرى أن معدل الاستثمار الممكن القيام به في الاقتصاد الوطني يتوقف على قدرته الاستيعابية ، ولكن كلما نجح الاقتصاد الوطني في استغلال معدلات كبيرة مـــن الاستثمار عند عائد مقبول كلما توسعت قدرة هذا الاقتصاد على استيعاب معدلات أكبر من الاستثمار . ولكن توظيف هذه الاستثمارات من جهة أخرى تتوقف على عوامل عديدة ، أو بمعنى آخر القـــدرة الاستيعابية للاقتصاد على توظيـــف الاستثمارات تحددها عوامل معينة . هذه العوامل كما وصفها G. Meier (١٣) .

"At least, in the short run, the country may not have the capacity to absorb a large amount or real productive capital, because complementary factors are in short supply, knowledge and skills are limited, and well-conceivied projects are not readily forthcoming. The deficiencies in managerial, technical, supervisory, and skilled manpower seriously restrain absorptive capacity".

ويضيف E. Hagen (١٤) الى هذه العوامل عوامل أخرى مثل طاقـــة الموانى ، والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وغيرها من العوامل النفسية والاجتماعية :

"Every economist would agree that in any country there is some limit to the rate of capital formation that can be earned out at any given time with a resulting increase in productivity ..... the capacity of the ports and transportation system to carry capital goods, of the communication system ..... of the country's housing ..... and the values and motivations of many groups in the society; of workers, which effect their availability for new enterprises, of government officials, which will determine the degree of waste corruption, and misdirection of investment.....

ومن ثم نرى أن محددات القدرة الاستيعابية للاقتصاد النامي عديـــدة ومتنوعة ، ولكن الدول النامية تختلف فيما بينها من حيث قدرات كل دولة مـــن النواحي المادية والفكرية والادارية (مقدار ما تملكه كل دولة من عناصر الانتاج

كماً ونوعاً ــ الجهاز الاداري والتنظيمي للمجتمع ــ الهيكل الاقتصادي للاقتصاد الوطني .. الخ) . لهذا ، **فمحددات القدرة الاستيعابية تختلف من دولة لأخرى داخل المجتمع نفسه تبعا لمرحلة النمو التي وصل اليها المجتمع (١٥) .**

وفي ظل هذه المعطيات ربما يكون من المستحسن مناقشة محددات القدرة الاستيعابية بصفة عامة مع محاولة تطبيق ذلك على الوضع في المملكة العربية السعودية موضوع البحث . **هذه المحددات يمكن تقسيمها الى الأقسام الرئيسية التالية :**

أ) التجهيزات الأساسية :

وهي ما يطلق عليها احيانا راس المال الاجتماعي او القاعدة الأساسية التي توفر الامكانيات لاقامة مشروعات الانتاج المباشر .

مثال ذلك الطرق ، النقل ، المواصلات ، الموانى .. الخ ، ومن المعروف ان مشروعات التجهيزات الاساسية لا بد وأن تسبق مشروعات الانتاج المباشر ، لانها توفر خدمات تقام على اساسها هذه المشروعات . الا انها تتصف بعدم التجزئة ، بمعنى أنها اما ان تقام او لا تقام ، أي لا يمكن بناء نصف الطريق وترك النصف الاخر بدون تشييد ، كما ان مشروعاتها مكملة لبعضها البعض . فانشاء ميناء يقتضي أيضا توفير الطرق المؤدية للميناء وانارتها وتوفير آلات التحميل والتفريغ وامكانيات التخزين .. الخ لهذا فتوفير التجهيزات الاساسية يتطلب استثمارات كبيرة ، ويحجم عن القيام بها الافراد فتقوم بها الحكومات . وحيث انها تسبق مشروعات الانتاج المباشر فانها تعتبر من المحددات الاساسية للقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

ولقد نتج عن الضعف الذي ساد التجهيزات الاساسية في الاقتصاد السعودي اختناقات كبيرة ، مما ادى الى استفحال التضخم خلال الفترة من نهاية خطة التنمية الاولى والسنوات الاولى من خطة التنمية الثانية .

لهذا تم توجيه جزء كبير من الاستثمارات نحو فك هذه الاختناقات والعمل على توفير هذه القاعدة الاساسية التي ساعدت بدون شك في اتساع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

ب) الايدي العاملة :

يمثل هذا العامل عائقا كبيرا أمام قدرة الاقتصاد الوطني في توظيف الاستثمارات بكفاءة . ولا يعتبر هذا العامل هو سمة الاقتصاديات البترولية التي تعرف بقلة عدد سكانها فحسب ولكنها ظاهرة سائدة حتى في كثير من الدول

النامية ذات الكثافة العالية في السكان . والسبب في ذلك يرجع الى نوعية العمالة المطلوبة للمشروعات الانتاجية في العصر الحاضر ، هـذه العمالة التي أصبحت تتطلب مهارات عديدة كالمهندسين والمديرين التنفيذيين وأصحاب قرارات الاستثمار (المنظمين أو الرواد) والخبراء الماليين والعمال المهرة لتشغيل الآلات وصيانتها ... الخ ، وغياب هذا النوع من العمالة اضحى سمة من السمات الرئيسية للدول النامية والتي تحد من القدرة الاستيعابية لهذه الدول ، خاصة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة موضوع البحث ، مما ادى الى استقدام المهارات المطلوبة من الخارج لغرض تنفيذ مشاريع التنمية .

جـ) الجهاز الاداري للدولة :

إن ادارة عملية التنمية في الدول النامية في الوقت الحاضر لم تعد تترك للمبادرات الفردية تبعا لنظام السوق ، بل أصبحت الدولة تأخذ على عاتقها القيام ببرامج التنمية على هيئة خطة اقتصادية شاملة .

ويختلف هذا الدور الذي تقوم به الدولة من مجتمع الى آخر ، ولكن بصفة عامة ازداد دور الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق اهداف التنمية ، **فبالنسبة للوضع في المملكة العربية السعودية مثلا نجد أن دور الدولة لم يعد قائما على توجيه النصح وتصحيح مسار التنمية ، انما تعدى ذلك الى قيامها بوضع خطط التنمية التي أحتوت على برامج اقتصادية واجتماعية تغطي الحيز الوطني للمملكة ، مع حث القطاع الخاص بالقيام بدوره في عملية التنمية عن طريق الحوافز والسياسات المختلفة .**

هذا الدور الكبير الذي تقوم به الدولة يتطلب جهازا اداريا متطورا ومرنا بحيث يتمشى مع متطلبات المراحل التي تمر بها عملية التنمية . ليس هذا فقط ، انما يتطلب منه ايضا المساعدة في احداث التغيير الذي يعتبر ضرورة من ضروريات التنمية . بالاضافة الى العمل على توعية افراد المجتمع ليتقبلوا هذا التغيير وبخاصة موظفو الدولة مما يساعد في ازالة كثير من العقبات التي تقف أمام عمليات الاستثمار مثال البيروقراطية وتعطيل الاعمال الناتج من الروتين الحكومي وسوء الادارة والتنظيم .

بجانب ذلك تأتي اهمية الدور الذي يقوم به الجهاز الاداري للدولة من حيث توفير البيانات والاحصائيات والمشروعات المدروسة لوضع برامج الاستثمار على اساس أولويات للمشاريع المزمع القيام بها بحيث تعكس الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الوطني ويضمن التكامل والتنسيق بين هذه المشروعات . وغياب كل هذه الامور يمثل في كثير من الدول النامية عقبة كبيرة امام قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الاستثمارات بكفاءة عالية .

د) ضيق نطاق السوق :

هذا العامل ربما ينطبق كثيرا على تلك الدول التي لا تعاني من قلة في الموارد المالية لتمويل عمليات التنمية كالمملكة مثلا . ولكن يجابه التوسع في المشروعات الاستثمارية ذات وفورات الانتاج الكبير في هذه الدول ضيق السوق المحلية . وهذا في حد ذاته يؤخذ في كثير من الاحيان كذريعة للمستثمرين على استثمار اموالهم خارج الدولة لقلة الفرص الاستثمارية المتوفرة والناتجة عن ضيق السوق الداخلية . وربما يمكن عند التغلب على المنافسة العالمية ان تستغل مزايا الانتاج الكبير والمزايا النسبية والمطلقة للانتاج المحلي بغرض توسعة السوق وذلك عن طريق التصدير الى الاسواق الخارجية .

هـ) عوامل سياسية واجتماعية :

يرتبط هذا العامل الى حد كبير بالاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ينعم به المجتمع للدور الكبير الذي تقوم به الدولة في التفاعل مع التغيير الذي تحدثه عملية التنمية احيانا واحداث التغيير احيانا اخرى . وغياب هذا الاستقرار يعتبر من اكبر المعوقات أمام القيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية . ففي كثير من الدول النامية التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي يتسبب ذلك في هجرة رؤوس الأموال وهجرة العمالة المدربة مما يعوق مسيرة التنمية ، وبالتالي يحد من القدرة الاستيعابية ليس فقط في المدى القصير بل في المدى الطويل أيضا ، لأن فقدان الثقة نتيجة عدم الاستقرار داخل المجتمع لا يستطيع المجتمع اعادتها مرة اخرى الا بصعوبة كبيرة وتحتاج الى وقت طويل .

ويمكن القول انه بالنسبة للاقتصاد السعودي يعتبر الاستقرار السياسي الذي يسود المجتمع من أهم العوامل التي ساعدت كثيرا على استمرارية عملية التنمية ، ووضع التوقعات طويلة الأمد في شكل استراتيجية تساعد على تغيير الهيكل الاقتصادي الوطني السعودي ، وتعمل على ازالة كثير من محددات القدرة الاستيعابية لهذا الاقتصاد . ومن ثم يمكن توظيف العائدات البترولية بكفاءة عالية لتحقيق الهدف الأساسي وهو تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل .

ثانيا : طرق قياس القدرة الاستيعابية والطريقة المقترحة لقياسها في الاقتصاد الوطني السعودي

كما سبق ملاحظته من الفقرات السابقة في هذه الدراسة ان هناك عوامل تؤثر في القدرة الاستيعابية وكذلك مفاهيم متعددة ـ ولو انها متقاربة ـ للقدرة الاستيعابية . ونتيجة لتعدد هذه المفاهيم برزت طرق عديدة لقياس القدرة

الاستيعابية . ولكن نظرا لأن هذه الدراسة هي دراسة تطبيقية تخص اقتصادا معينا هو **الاقتصاد الوطني السعودي فان مفهوم وقياس القدرة الاستيعابية يجب** أن يعكس وضع هذا الاقتصاد . لذا فاننا **نستعرض فيما يلي بعض الطـــرق المستخدمة في قياس القدرة الاستيعابية** ومن ثم نطبق على الاقتصاد السعودي ما يتلاءم معه . هذه الطرق على سبيل المثال (لا الحصر) (١٦) :

١ ــ تقاس القدرة الاستيعابية على أساس العلاقة بين الاستثمارات ومعـــدل عوائدها المالية .

٢ ــ بالاضافة الى ما ورد في الفقرة السابقة تدخل في قياس القدرة الاستيعابيـــة العوائد الاجتماعية للاستثمارات .

٣ ــ تقاس القدرة الاستيعابية أيضا عن طريق تحديد الفجوة في حصيلة العملات الأجنبية Foreign Exchange gap وذلك باستخدام الفرق بين الواردات والصادرات وهـــو ما يعبر عنه أحيانا بفجوة الصادرات ــ الـــواردات Export-Import gap ويستخدم هذا المقياس في الدول النامية التـــي تعاني من عجز أو قصور المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات ، فينتج عنها فجوة Investment-Saving gap هذه الفجوة يتم تغطيتها عن طريـــق الموارد الأجنبية Foreign Sources والتي يمكن للدول النامية الحصول عليها بزيادة الواردات عن الصادرات .

واذا تمعنا في الطريقة الثالثة فأن أول استنتاج يبرز في هذا الصدد هو عدم صلاحية استخدامها لقياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد العربي السعودي ، والسبب هو أن المملكـــة لا تواجه صعوبة فيما يخص العملات الأجنبيـــة Foreign Exchange اضافة الى أن الميزان التجاري في صالح المملكة ويحقق فائضا كبيرا . انظر الجدول رقم (١) .

أما بالنسبة للطريقتين الأولى والثانية فمهومهما محدود نوعا ما وبخاصة بالنسبة لوضع الاقتصاد السعودي . والسبب في ذلك هو ان معظم الاستثمارات التي تمت في المملكة يغلب عليها الطابع الاجتماعي ولم يكن هدفها العائد المـــادي البحت خاصة في المدى القصير . فتنمية التجهيزات الأساسية بما فيها التعليـــم والصحة وغيرها قد لا يكون لها مردود اقتصادي آن ومباشر . وانما الغرض منها بناء قاعدة اقتصادية متينة تساعد في النمو الاقتصادي في المدى الطويل ومـــا ينتج عنه من تحقيق للرفاه العام .

ومن هذا نخلص الى أن الطريقة التي نقترحها لقياس القدرة الاستيعابية في الاقتصاد السعودي في هذا البحث هي عن طريق ايجاد علاقة بين الانفـــاق الحكومي المعتمد والمتحقق فعلا بالنسبة للاستثمارات الحكومية .

جدول رقم (١)
« حساب المعاملات التجارية »

(مليون ريال)

	١٣٩٠ هـ	١٣٩١ هـ	١٣٩٢ هـ	١٣٩٣ هـ	١٣٩٤ هـ	١٣٩٥ هـ	١٣٩٦ هـ	١٣٩٧ هـ	١٣٩٨ هـ	١٣٩٩ هـ	١٤٠٠ هـ
الصـــــادرات فـــوب •	٩٤٠٠	١٥٧٢٨	١٧٩٣٧	٢١٦٨٣	١١٥٩٦٦	٩٦٠١٠	١٢٥٧٨٢	١٤٢٢٣٩	١٢٥٧٥٨	١٨٩٩٥٨	٣٣٥٠٦١
الـــــواردات فـــوب •	-٣٧٣٠	-٣٨٨٣	-٥٢٨٣	-٦٨٧٠	-١٢٦٧٢	-٢١١٢٠	-٣٦٦٥٩	-٥١٨١١	-٦٨٠٦١	-٧٩٠٨٠	-٩٣٩٤٢
الميـزان التجـاري فـوب	٥٦٧٠	١١٨٤٥	١٢٦٥٤	١٤٨١٣	١٠٣٢٩٤	٧٤٨٩٠	٨٩١٢٣	٩٠٤٢٨	٥٧٦٩٧	١١٠٨٧٨٠	٢٤١١١٩
بضائع أخرى وخدمات ودخل : حساب دائن	١٢٧٤	١٥٣٠	١٩٢٢	٢٨٦٨	٩٢٣٩	١١٢٥٨	١٦١١٩	٢١١٩١	٢١٩٨٧	٢٥٩٤٥	٢٨٢٠٩
بضائع أخرى وخدمات ودخل : حساب مدين	-٥٤٣٦	٨٠٥٥	٦٧١٠-	٥٠٧٠-	٢٥١٠١-	٢٢٨٥٨-	٣٩٦٠٦-	٥٠٥٨٩-	٦٤٢٨١-	٨١٥١٢-	١١٠١٠٥-
صافي السلع والخدمات والدخول الأخرى	-٤١٦٢	٦٥٢٥-	٤٧٨٨-	٢٢٠٢-	١٥٨٦٢-	١١٦٠٠-	٢٣٤٨٧-	٢٩٣٩٨-	٤٢٢٩٤-	٥٥٥٦٧-	٨١٨٩٦-
رصيد حساب السلع والخدمات والدخول	١٥٠٨	٥٣٢٠	٧٨٦٦	١٢٦١١	٨٧٤٣٢	٦٣٢٩٠	٦٥٦٣٦	٦١٠٣٠	١٥٤٠٣	٥٥٣١١	١٥٩٢٢٣

المصدر : المملكة العربية السعودية – وزارة التخطيط ، **منجزات خطتي التنمية الأولى والثانية** . ١٣٩٠ – ١٤٠٠ هـ .

اما بالنسبة للقطاع الخاص فقد راينا التركيز على القروض الاستثمارية (الاسكان) والانتاجية (الزراعة والصناعة) الممنوحة من قبل مؤسسات الاقراض الحكومية للقطاع الخاص وذلك بمقارنة القروض المرتبطة عليها وتلك الممنوحة فعلا لكل مؤسسة من هذه المؤسسات وكذلك لمجموعها . وهذه الطريقة ــ في راينا ــ ربما تكون الأكثر تمثيلا وواقعية في الظروف التنموية التي تمر بها المملكة ، وبخاصة خلال الفترة تحت الدراسة . فنتناول اولا العلاقة بين الانفاق الاستثماري (الباب الرابع) المعتمد في الميزانية والفعلي وبين ما ورد في الخطتين الأولى والثانية من استثمارات معتمدة وما تم تنفيذه فعلا ، يلي بعد ذلك قياس القدرة الاستيعابية في القطاع الخاص .

وقبل الشروع بقياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني العربي السعودي لا بد من اعطاء لمحة مختصرة عن تركيب الاقتصاد السعودي واطاره التنموي خلال الفترة موضوع الدراسة .

ثالثا : ملامح عن الاطار التنموي للاقتصاد السعودي

لقد ادت الطفرة الكبيرة في ارتفاع اسعار النفط الخام منذ عام ١٩٧٣م الى تغيير في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، فالايرادات المالية من مبيعات النفط الخام اوجدت بدائل جديدة للتنمية ، وقد كان نطاق هذه البدائل واسعا في الجانب الاقتصادي ، حيث تم اعادة تقويم المتغيرات الأساسية كمعدلات النمو ، وانماط الانتاج القطاعي والدخل والاطار التنظيمي للاقتصاد الوطني . وعلى المستوى الفني فكان لا بد من وضع خيارات وأولويات تتعلق بخطى التنمية وطبيعتها . وقد تراوحت هذه الاختيارات بين اهداف وتحولات وتغيرات بطيئة ، أو سريعة في الظروف المادية للمجتمع ، وبين اتباع سياسة للنمو تستند الى قاعدة صناعية او نمط يقوم على التوجيه المالي وبين اقتصاد مفتوح من ناحية راس المال والعمالة او بالنسبة للتوجيه العام للاقتصاد الوطني حيث يكون القطاع العام هو المهيمن .

ومن هذه البدائل والاختيارات عكست خطط التنمية وصفا واضحا ونظاما اقتصاديا واجتماعيا مفضلا ، وحددت الأهداف والمبادىء والقيم التي تسترشد بها الجهود في مسيرتها نحو التنمية والتطور . ولهذا فان أهداف خطط التنمية تجاوزت اي تفسيرات وظيفية او ميكانيكية ملخصة لبرامج التنمية في المملكة .

وقد حددت على ضوء ذلك الأهداف البعيدة المدى للتنمية كما يلي :

ــ تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي .

ــ تنمية القوى البشرية .

ـ تحقيق الرخاء الاجتماعي لكافة قطاعات المجتمع مع الحفاظ على القيم التي حددتها الشريعة الاسلامية السمحاء .

ـ الحفاظ على الحرية الاقتصادية ضمن اطار الرعاية الاجتماعية .

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب استراتيجية شاملة وطويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لذا فان معظم الأولويات في خطط التنمية (الأولى والثانية) قد وضعت استنادا الى تنويع القاعدة الاقتصادية في المدى البعيد ، ولا سيما الحاجة الماسة الى بناء التجهيزات الأساسية اللازمة الى تحقيق الأهداف السابقة .

ومن هذه التجهيزات :

ـ انشاء شبكات النقل والتوزيع والاتصالات .

ـ تأمين التسهيلات والخدمات لسكان المدن الذي يتزايد عددهم بمرور الزمن .

ـ انشاء مراكز ومدن صناعية جديدة .

ـ اعداد قدرات دفاعية فعالة .

وفي نفس الوقت تم التخطيط لتنمية القوى البشرية وتحقيق الرفاهية لها من خلال تقديم الخدمات التعليمية والصحية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية . ولتوفير المناخ الاقتصادي الايجابي لتحقيق أهداف خطط التنمية ، وعلى الرغم من أن الاعتبارات التاريخية والجغرافية والعسكرية أوجبت التركيز على تنمية التجهيزات الأساسية ، الا أن القرارات المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي الوطني بقيت موضع نقاش واهتمام . وكان الاختيار بين معدل أقل للنمو مع الاحتفاظ باحتياطي من العملات الأجنبية وبين التوسع السريع الذي قد يؤدي بسهولة الى التوسع في الانفاق الحكومي وزيادة حدة السيولة مما يؤدي الى الضغوط التضخمية الموجودة (١٧) . ولذا وانطلاقا من هذه الاختيارات فقد انتهجت خطة التنمية الثانية نهجا يعمل على تحقيق أعلى معدل نمو للاقتصاد الوطني مع قبول ما يلازم هذه السياسات من ارتفاع في معدلات التضخم مع حدوث بعض الاختناقات ومن ثم احتمال تخفيض الانفاق الحكومي كاجراء تصحيحي ان اقتضى الأمر ذلك ، وكان اتباع هذا الاختيار ناتجا عن مرونة الخطة في المحافظة على اطارها الاستراتيجي حتى اذا استدعي الأمر تقليص بعض برامجها المعتمدة .

وباستعراض معدلات النمو الفعلية للاقتصاد الوطني خلال الخطتين الأولى والثانية نلاحظ ارتفاع هذه المعدلات بحيث تجاوزت ما استهدف لها آنذاك . حيث بلغ معدل نمو الاقتصاد غير النفطي المتحقق في الخطة الأولى حوالي ٧ر١١٪ بالسنة ، بينما بلغ معدل النمو للاقتصاد غير النفطي خلال خطة التنمية الثانية

حوالي ٨ر١٤٪ بالسنة ، بزيادة قدرها ٥ر١٪ بالسنة عن معدل النمو المستهدف بالخطة (١٨) .

وقد انعكس تطور الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته على تركيب الاقتصاد الوطني وتنويعه وجاء محققا لأهداف التخطيط العامة وذلك في تقليل الاعتماد على قطاع النفط . اذ زادت نسبة المساهمة النسبية للاقتصاد غير النفطي من مجموع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من ١ر٣٨٪ عام ١٣٩١/١٣٩٢هـ اي في بداية الخطة الأولى الى ٦ر٥١٪ في عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ وهي السنة الأخيرة للخطة الثانية . وفي المقابل انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في مجموع الاقتصاد الوطني من ٩ر٦١٪ في عام ١٣٩١/١٣٩٢هـ الى ٤ر٤٨٪ في عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ . انظر الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

المساهمة النسبية للقطاع النفطي وغير النفطي في اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٣٨٩/١٣٩٠ للفترة ٩١/١٣٩٢-١٣٩٩/١٤٠٠ هـ.

السنة / القطاع	٩١ /١٣٩٢ هـ	٩٤ /١٣٩٥ هـ	٩٩ /١٤٠٠ هـ
١ - قطاع النفط	٩ر٦١	٩ر٥٩	٤ر٤٨
٢ - القطاع غير النفطي	١ر٣٨	١ر٤٠	٦ر٥١
- الحكومي	٠ر١١	٣ر١٣	٠ر١٧
- الخاص	١ر٢٧	٨ر٢٦	٦ر٣٤
المجموع (١) + (٢)	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :

المملكة العربية السعودية ، مصلحة الاحصاءات العامة ، « **حسابات الدخل الوطني** » ، ١٤٠١هـ. الرياض .

وتعتبر المعدلات المذكورة آنفا ونسب المساهمة متوسطا لمعدلات النمو المتفاوتة بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ، **وبصورة عامة فانه يمكن ملاحظة اتجاهين :**

الأول : الأهمية المتزايدة للقطاعات غير النفطية مما يعكس تخفيف اعتماد المملكة على قطاع النفط ومن ثم تنويع القاعدة الاقتصادية .

الثاني : الطبيعة الانتقالية للقطاعات التي هيمنت في تلك الفترة مثل البناء والتشييد والتجارة والنقل مما يعكس الدور الكبير لنمو التجهيزات الأساسية والتي تعتبر أساس التوسع الاقتصادي ، والتي لها دور رئيسي في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

رابعا : قياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني السعودي في الفترة ١٣٩٠/١٣٩١هـ ــ ١٣٩٩/١٤٠٠هـ

سوف تتركز محاولاتنا في قياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودي ــ كما أشرنا من قبل ــ على ايجاد العلاقة بين الانفاق الاستثماري الفعلي والمعتمد من جهة ، وبين الانفاق الاستثماري الفعلي والمخطط اى الذي ورد في خطتي التنمية الأولى والثانية من جهة أخرى ، وذلك بالنسبة للانفاق الحكومي ، وسنتناول هذا التحليل عن طريق :

١ ــ تحليل البيانات الفعلية للمصروفات الاستثمارية مقارنة بما ورد في الخطط حسب القطاعات بين الانفاق الفعلي والمعتمد في الميزانية في الباب الرابع .
٢ ــ تطبيق نموذج ترابطي خطي بين هذين المتغيرين .

١ ــ تحليل البيانات الفعلية للمصروفات الاستثمارية مقارنة بالخطة وبالمعتمد في الميزانية :

عند مقارنة المصروفات الفعلية الكلية بخطتي التنمية الأولى (١٣٩٠/١٣٩٥) والثانية (١٣٩٥/١٤٠٠) ، نتوصل منها الى معدل الصرف الفعلي بالنسبة للمصروفات الجارية والمصروفات الاستثمارية . ولكن لغرض محاولة قياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني فسوف نقتصر على المصروفات الاستثمارية في قطاعات التنمية الرئيسية وقطاع الادارة ، وذلك لما لهما من تأثير مباشر على انتاجية الاقتصاد الوطني في المدى الطويل ، وبالتالي على القدرة الاستيعابية نفسها .

فمن الجدول رقم (٣) نلاحظ أن معدل الصرف الفعلي بالنسبة لاجمالي المصروفات وذلك خلال خطة التنمية الأولى أكثر من ٩٢٪ ، أي أن كل ١٠٠ ريال

جدول رقم (٣)

القطـــاع ...	معدل الصرف الفعـــلي ٪*	
	خـــلال خطة التنمية الأولى ١٣٩٥/٩٤-٩١/٩٠هـ	خـــلال خطة التنمية الثانيـة ١٤٠٠/٩٩-٩٦/٩٥هـ
١- تنمية الموارد الاقتصادية..	٥٧ر٩	١٥ر٦
٢- تنمية الموارد البشرية ..	٦٠ر٤	٢٨ر٠
٣- التنمية الاجـتماعيـة ..	١٢١ر٥	٧٦ر٦
٤- التجهيزات الأساسية ..	١١١ر٤	١١١ر٨
٥- الإدارة العامـــة ..	٥٨ر٣	١٧٢ر٤
	٩٢ر٥	٧٠ر٣

* يعرف معدل الصرف الفعلي بأنه عبارة عن معدل اجمالي المصروفات الاستثمارية الفعلية مقارنة الى اجمالي المصروفات الاستثمارية المخططة ..

المصدر :

تم احتساب المعدلات أعلاه من بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني مؤسسة النقد العربي السعودي (تقارير متعددة) وخطط التنمية الأولى والثانية والثالثة ..

اعتمدت في الخطة استطاع الاقتصاد الوطني استيعاب ٩٢ ريال منها ، وهنا لا بد من ذكر أن ما اعتمد في الخطة عام ١٣٩٠ ــ ١٣٩٥هـ ، للانفاق الحكومي تـــم تعديله وزيادته وذلك بعد عام ١٣٩٣هـ ، عندما ازدادت أسعار النفط الخام وتبعا لذلك عائدات الدولة منه مما عمل على زيادة الاعتمادات في الميزانيات السنويـــة للدولة للفترة ١٣٩٣ ــ ١٣٩٥هـ عما كان مخططا لها أساسا في خطة التنميـــة الأولى .

وهذا أدى بطبيعة الحال الى أن يكون الانفاق الفعلي أعلى بكثير ممـــا كان مخططا له في البداية ، اذ وضعت الخطة الأولى تحت ظروف مالية صعبة مما جعلها

تأتي بحجم استثمارات متواضع ، وعليه فان معدل الصرف الفعلي لا يعكس سعة القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودي خلال فترة هذه الخطة ، وانمـــا يترجم الوضع المشار اليه آنفا .

ولما كانت خطة التنمية الثانية أكثر استقرارا من خطة التنمية الأولى مـــن الناحية المالية ، فان الاعتمادات المخططة لم يحـــدث عليها تعديل بصورة كبيرة خلال سنوات تنفيذ الخطة . لذا فأن فترة خطة التنمية الثانية من حيث الاعتمادات المخططة والمنصرف فعليا حسب القطاعات ، تعبر عن واقـــع الحال الاقتصادي والاجتماعي بدون أي اعتبارات غير طبيعية أو غير اعتيادية .

لذا نرى ضرورة التركيز على تحليل واقع حال القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وحسب القطاعات المختلفة خلال سنوات تنفيذ الخطة الثانية (١٣٩٥ ـــ ١٤٠٠ هـ) .

فمن الجدول (٣) أيضا ، ، نلاحظ أن معدل الصرف الفعلي بالنسبة لأجمالي المصروفات خلال فترة الخطة الثانية كان يزيد بقليل عن ٧٠٪ ، أي أن كـــل ١٠٠ ريال اعتمدت في الخطة استطاع الاقتصاد الوطني استيعاب ٧٠ ريالا ، وذلك مع اتخاذ العوامل المتغيرة الأخرى في الاعتبار ، واهمها القرارات الادارية لمكافحـــة التضخم والتي اتخذت أثناء فترة الخطة والتي كان من شأنها تخفيض حجم بعض المشروعات .

وقد حقق قطاع الادارة معدلا كبيرا في الصرف الفعلي باعتبار اهتمام هـــذا القطاع في الباب مـــن الميزانية (البـــاب الرابع) بتوفـــير المساكن والانشاءات ، وبالتالي يمكن اضافته الى ما حققه قطاع التجهيزات الاساسية الذي يليه مباشرة من حيث معدل الصرف الفعلي . وتحتل التنمية الاجتماعية المرتبة الثالثة ، يليهـــا تنمية القوى البشرية (تعليم وتدريب ... الـــخ) ثـــم تنمية الموارد الاقتصادية (زراعة وصناعة .. الخ) .

وعند تحليل البيانات الفعلية للمصروفات الاستثمارية (الباب الرابع) مقارنة بالمعتمد في الميزانية خلال الفترة ٩١/٩٠ ـــ ١٤٠٠/٩٩هـ فاننا نلاحظ من الجدول التالي رقم (٤) ، ان نسبة المنصرف الفعلي الى المعتمد هي ٧٨ في المائة ، وهذه النسبة تتأرجح من سنة لأخرى ، حيث وصلت في السنة الاولى من الخطة الأولى ٩١٪ . بينما وصلت الى ادنى حد لها في السنة الاولى للخطة الثانية ٥٣٪ وذلك للاسباب التي ذكرت سابقا بالنسبة للظروف التي وضعت فيها الخطتان .

وبالتالي فان قدرة الاقتصاد الوطني الاستيعابية تتراوح ما بين ٧٠٫٣ في المائة عند مقارنة المصروفات الفعلية الاستثمارية بالخطة و ٧٨ في المائة عند مقارنة المصروفات الفعلية بالمصروفات المعتمدة بالميزانية . وعليه يمكن القول بصفة عامة،

إن قدرة الاقتصاد الوطني السعودي بالنسبة لاستثمارات القطاع العام تصل الى ٧٥ في المائة خلال الفترة ٩١/٩٠ ــ ١٤٠٠/٩٩ هـ .

جدول رقم (٤)

الانفاق المعتمد والفعلي على المشاريع

للأعوام ١٣٩٠ هـ / ١٣٩١ هـ - ١٣٩٩ هـ / ١٤٠٠ هـ

(بملايين الريالات)

السنـــــــــــة	المعتمـــد	المنصرف فعليا	نسبة المنصرف الفعلي الى المعتمد ./.
١٣٩٠ هـ / ١٣٩١ هـ	٢٥٣١	٢٣٠٤	٩١
١٣٩١ هـ / ١٣٩٢ هـ	٥٢١١	٣٣٧٤	٦٤
١٣٩٢ هـ / ١٣٩٣ هـ	٦٥٧٢	٤٥٠٣	٦٨
١٣٩٣ هـ / ١٣٩٤ هـ	١٥٦٢١	١٠١٢٥	٦٤
١٣٩٤ هـ / ١٣٩٥ هـ	٢٩٩١٣	١٩٨٣٢	٦٦
١٣٩٥ هـ / ١٣٩٦ هـ	٨٠٣٦٤	٤٣٣٠٤	٥٣
١٣٩٦ هـ / ١٣٩٧ هـ	٧٠٧٤٦	٥٤٦٥٢	٧٧
١٣٩٧ هـ / ١٣٩٨ هـ	٦٧١٠٥	٦٦٦٣١	٩٩
١٣٩٨ هـ / ١٣٩٩ هـ	٧٢٣٤٢	٦٤٤٨٤	٨٩
١٣٩٩ هـ / ١٤٠٠ هـ	١٠٥٧٩٢	٨٩٤٩٧	٨٥
المجمـــــــوع	٤٥٦١٩٧	٣٥٨٧٠٦	٧٨

المصدر :-

المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط - **منجزات خطتي التنمية الأولى والثانية ١٣٩٠-١٤٠٠ هـ** الرياض ١٤٠٢ هـ.. جدول رقم (٤)

٢ ــ تطبيق نموذج ترابطي خطي بين المصروفات الفعلية والمعتمدة بالميزانية .

باستخدام المعلومات المتوفرة عن كلا المتغيرين (المصروفات الفعلية والمعتمدة بالميزانية جدول رقم ٤) ، للفترة ٩٠/١٣٩١ ــ ٩٩/١٤٠٠هـ باستخدام المعادلة :

$$Y_t = a + BX_t + e$$

حيث ان (Y_t) هي مقدار الانفاق الفعلي على المشاريع للسنة T وهي المتغير التابع (Dependent variable) في النموذج ، و (X_t) هي الانفاق المعتمد للفصل الرابع في الميزانية لنفس السنة وهو يمثل المتغير المستقل Independent variable والمعاملان a و B هما معاملان ثابتان يراد تقديرهما بالنموذج ، بينما تدل e على معامل الخطأ في التقديرات .

ويقوم هذا النموذج على افتراض ان القيمة المتوقعة للمعامل B تساوي قيمتها التقديرية وانها أقل من واحد صحيح ، بينما نتوقع بهذا النموذج أن تكون القيمة التقديرية للمعامل الثابت a سالبة ، اذ انه من غير المقبول أن تكون قيمتها موجبة لأن ذلك يعني وجود انفاق فعلي مع عدم وجود انفاق معتمد بالميزانية . بينما يفترض ان القيمة المتوقعة لمعامل خطأ التقديرات تؤول الى الصفر . وتدل ، حسب هذا النموذج ، قيمة R^2 على توضيح مقدار اي نسبة التغير التي تحدث على مستوى الانفاق الفعلي ، نتيجة للتغيير الذي يحدث في مستوى الانفاق الاستثماري المعتمد بالميزانية . وأن الفرق بين قيمة الـ R^2 وواحد صحيح تدل على مقدار التغير الذي يحدث في مستوى الانفاق الاستثماري الفعلي نتيجة لمتغيرات أخرى افترض ثباتها في النموذج .

وعند حل هذا النموذج الخطي حصلنا على النتائج التالية :

$$Y_t = 769.5 + 751\ X_t$$
$$(.067) \qquad R^2 = .95$$

والارقام بين الاقواس تدل على الخطأ المعياري للتقديرات (١٩) ومعامل الارتباط(R^2)يظهر بقيمة عالية وهي ٩٥ر. اذ تعني هذه القيمة ، كما أشرنا آنفا الى أن نسبة ٩٥ بالمائة من التغير الذي يحدث بمستوى الانفاق الاستثماري الفعلي يعزي الى التغير الذي يحدث في مستوى الانفاق المعتمد للمشاريع . والنتائج أعلاه خاصة معامل العلاقة الخطية(B) تظهر أن القدرة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني للسنوات العشر المنصرمة تعادل حوالي ٧٥ في المائة من مجموع المصروفات الرأسمالية المعتمدة ، أي أن الاقتصاد الوطني استطاع استيعاب ٧٥ في المائة من اجمالي المعتمد للمشاريع بالخطة . بعبارة أخرى فان الاقتصاد الوطني بصورة عامة مع الأخذ في الاعتبار القيود التي يعاني منها ، والتي سبق الاشارة اليها كنقص العمالة والاختناقات في الموانى والنقص في التجهيزات الاساسية الضرورية لعملية تنفيذ المشاريع الاستثمارية ومن ثم الانتاجية ، استطاع هذا الاقتصاد رغم كل هذه العوامل ان يستوعب ضمن كل مليون ريال مخطط للاستثمار خلال فترة الدراسة حوالي ٧٥٠ الف ريال . وكما توقعنا فان قيمة (a) ظهرت بالسالب .

٣ ــ نموذج غير خطي لقياس تأثير النمو في الانفاق الحكومي على نمــو القدرة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني .

وبعد قياس القدرة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني للاستثمارات الحكومية ، نحاول الآن تحديد مدى تأثير النمو في الانفاق الحكومي على نمو القدرة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني . ولغرض ايجاد تلك العلاقة لا بد من قياس المرونة النسبية أي التغير النسبي الذي يحدثه نمو الانفاق الحكومي على القدرة الاستيعابية . ويمكن التوصل الى ذلك عن طريق حل النموذج المذكور أعلاه في الفقرة السابقة (٢) بطريقة غير خطية ، أي بطريقة اللوغاريتمات للحصول على مقدار المرونــة النسبية لمعدلات النمــو في القدرة الاستيعابية كنتيجــة لمعدلات النمو في الانفاق الحكومي ، أي أن الصيغة الأساسية لهذا النموذج الغير خطي هي :

$$\text{Log } Y_t = a + B\text{Log } X_t + e$$

ويستخدم هذا النموذج نفس قيم Y_t و X_t الواردة في جدول رقــم ٤ ولكن بتطبيق اللوغاريتمات عليها . وعند حل هذا النموذج لنفس الفترة توصلنا الى النتائج التالية (٢٠) :

$$\text{Log } Y_t = -.086 + .987 \text{ Log } X_t$$
$$(.042) \qquad R^2 = .98$$

وتدل النتائج أعلاه على درجة ثقة احصائية عالية . وهي توضح أن مقدار المرونة النسبية (B) هي حوالي ٩٨٧ر. ، اذ تعني هذه أن الزيادة في معدل نمــو الانفاق الحكومي الفعلي لأغراض الاستثمارات في المشاريع بنسبة ١ في المائــة سوف يؤدي الى نمو في قدرة الاقتصاد الوطني لاستيعاب الاستثمارات الحكومية بمقدار ٩٨ر. بالمائة . أو بعبارة أخرى أن ٩٨ر من التغير الذي يطرأ على القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني السعودي بالنسبة للاستثمارات الحكومية يرجع الى التغير في الانفاق الحكومي الفعلي ، كما ظهرت قيمة المعامل (a) سالبة كما هو متوقع .

وهذا ما يشرح تأثير زيادة نمو الانفاق الحكومي خلال فترة الخطة الثانيــة على نمو القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، لذلك من الممكن استعمال هــذه المرونة (التغير النسبي للنمو) للطاقة الاستيعابية وعلاقتها بنمو الانفاق الحكومي على المشاريع ، لأغراض توقعــات النمــو المستقبلية في قدرة الاقتصاد الوطني الاستيعابية في المملكة ، وكمؤشر لنمو هذه القدرة بمرور الزمن .

وكما نعلم فان المقياس الذي توصلنا اليه يخص قدرة الاقتصاد الاستيعابية فيما يتعلــق بالاستثمارات في المشاريــع الحكومية ، ولكــن اضافة الى هــذه الاستثمارات هناك استثمارات يقوم بها القطاع الخاص ، والفقرة التالية تتناول قياس قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب هذه الاستثمارات .

٤ ــ قياس القدرة الاستيعابية في القطاع الخاص :

لغرض قياس القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص ، ولعدم توفر بيانات مفصلة لهذا القطاع ، نرى ضرورة التركيز على القروض الاستثمارية في قطاعات (الاسكان ، الزراعة والصناعة) الممنوحة من قبل مؤسسات الاقراض العام وصناديق التنمية للقطاع الخاص .

وهنا لا بد من المقارنة بين القروض المرتبط عليها وتلك المستعملة فعلا خلال فترة الخطة الثانية (٩٦/٩٥ ــ ١٤٠٠/٩٩هـ) (٢١) لكل مؤسسة من المؤسسات المالية ولمجموعها .

ــ الصندوق السعودي للتنمية الصناعية :

لقد بلغ مجموع قيم القروض المرتبط عليها من قبل الصندوق خلال فترة الخطة الثانية حوالي ٦٦٩٦ مليون ريال ، بينما بلغت قيمة القروض الممنوحة فعلا والتي استوعبت من قبل الصناعية لأغراض الاستثمار ومن ثم الانتاج حوالي ٤٦٧٨ مليون ريال لنفس الفترة ، جدول رقم (٥) ، أي بمعدل استيعاب فعلي قدره ٧٠ في المائة من مجموع القروض المطلوبة وهذا يوضح ويحدد ــ لحد ما ــ الطاقة الاستيعابية للاستثمار الصناعي .

ــ صندوق التنمية العقاري :

أما في مجال الاستثمارات في قطاع الاسكان والبناء فنرى أن ما ارتبط عليه من قروض في فترة الخطة الثانية كان ٤٢٢٢٢ مليون ريال ، بينما المنصرف فعلا من تلك القروض كان ٣٢٩٣٥ مليون ريال ، جدول رقم (٦) ، أي بمعدل صرف فعلي قدره ٧٨ في المائة لمجموع تلك الفترة ، وهذا الاخير يعبر عن قابلية استيعاب الاستثمارات في ذلك القطاع .

ــ البنك الزراعي العربي السعودي :

بتحليل الوضع في القطاع الزراعي بالنسبة لقابلية هذا القطاع لاستيعاب الاستثمارات الممنوحة له من قبل الدولة لأغراض الانتاج فقد بلغت قيمة القروض المرتبط عليها من قبل هذا البنك لخمس سنوات الخطة الثانية حوالي ٣١٨٣ مليون ريال ، صرف منها فعلا لأغراض الانتاج حوالي ٢٧٣٢ مليون ريال ، جدول رقم (٧) . أي أن معدل الصرف الفعلي ، والذي يعكس ــ لحد ما ــ الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص في هذا المجال الاقتصادي ، حوالي ٨٦ في المائة .

جدول رقم (٥)

الارتباط والصرف الفعلي من قروض صندوق التنمية الصناعية للأعوام ٩٥/٩٦ - ٩٩/١٤٠٠ هـ

(بملايين الريالات)

السنة	الارتباط	الصرف الفعلي	نسبة الصرف الفعلي للارتباط ./.
١٣٩٥ هـ / ١٣٩٦ هـ	١٠٢٨	٢٨٩	٢٨
١٣٩٦ هـ / ١٣٩٧ هـ	١٢٥١	٧٠٤	٥٦
١٣٩٧ هـ / ١٣٩٨ هـ	٢٠٩١	١٢٦٧	٦١
١٣٩٨ هـ / ١٣٩٩ هـ	٩٨٧	١١١٧	١٣
١٣٩٩ هـ / ١٤٠٠ هـ	١٣٣٩	١٢٩٩	٩٧
المجموع	٦٦٩٦	٤٦٧٨	٧٠

المصدر :-

صندوق التنمية الصناعية السعودي . **التقرير السنوى لعام** ١٤٠١/١٤٠٢ هـ..

جدول رقم (٦)

الارتباط والصرف الفعلي من قروض صندوق التنمية العقاري في الفترة ٩٥/٩٦ - ٩٩/١٤٠٠ هـ

(بملايين الريالات)

السنة	الارتباط	الصرف الفعلي	نسبة الصرف الفعلي للارتباط ./.
١٣٩٥ هـ / ١٣٩٦ هـ	٨١٧٩	٢١٥٩	٢٦
١٣٩٦ هـ / ١٣٩٧ هـ	١٤٨٠٠	٨٩٠٠	٦٠
١٣٩٧ هـ / ١٣٩٨ هـ	١٢٣٩	٧٥٣٤	٦٠٨
١٣٩٨ هـ / ١٣٩٩ هـ	٩٣٦٥	٥٧٦٦	٦٢
١٣٩٩ هـ / ١٤٠٠ هـ	٨٦٣٩	٨٥٧٦	٩٩
المجموع	٤٢٢٢٢	٣٢٩٣٥	٧٨

المصدر :-

صندوق التنمية العقاري « **تقارير سنوية متعددة** »..

جدول رقم (٧)

الارتباط والصرف الفعلي على قروض البنك الزراعي السعودي

في الفترة ٩٥/٩٦-٩٩/١٤٠٠ هـ

(بملايين الريالات)

السنة	الارتباط	الصرف الفعلي	نسبة الصرف الفعلي للزيادة ./.
١٣٩٥ هـ / ١٣٩٦ هـ	٢٦٩ر٤	٢٢٠	٨٢
١٣٩٦ هـ / ١٣٩٧ هـ	٤٨٩ر٨	٤٥٦	٩٣
١٣٩٧ هـ / ١٣٩٨ هـ	٥٨٥ر٧	٤٨٦	٨٣
١٣٩٨ هـ / ١٣٩٩ هـ	٧٠٩ر١	٦٧٨	٩٧
١٣٩٩ هـ / ١٤٠٠ هـ	١١٢٨ر٧	٨٩٠	٧٩
المجموع	٣١٨٢ر٧	٢٧٣٢	٨٦

المصدر :-

البنك الزراعي العربي السعودي ، **التقرير السنوي لعام** ١٤٠١/١٤٠٢ هـ. جدول رقم (٧)..

أما اذا أخذنا مجموع ما ارتبط عليه من قبل جميع الصناديق السالفة لفترة الخطة الثانية وقارناه بمجموع ما صرف فعلا لنفس الفترة ، واعتبرنا ذلك مؤشرا للطاقة الاستيعابية في القطاع الخاص للاقتصاد الوطني ، فأن هذا المعدل يصل الى حوالي ٧٧ في المائة . اي أن بامكان الاقتصاد الوطني أن يستوعب ٧٧٠ الف ريال لكل مليون ريال مخطط استثماره في القطاع الخاص . وهذا المعدل كما نرى يقارب ــ لحد ما ــ المعدل الاستيعابي أو القدرة الاستيعابية في القطاع العام والذي توصلنا اليه في الفترة السابقة .

ومن هذا نخلص الى أن القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني السعودي بمجموعها لا تتعدى ٧٥ في المائة من مجموع الاستثمارات المخططة لها خلال فترة البحث .

خامسا : خلاصة واستنتاجات

١ ــ نظرا لتعدد تعاريف وطرق قياس القدرة الاستيعابية فاننا اعتمدنا في هذه الدراسة على قياس هذه الظاهرة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني

السعودي عن طريق ايجاد العلاقة بين الانفاق الحكومي الفعلي (الاستثماري) والمعتمد له خلال خطتي التنمية الأولى والثانية ١٣٩١/٩٠ هـ ــ ١٤٠٠/٩٩ هـ ، من ناحية ، وما ورد في الباب الرابع في الميزانية وما تم انفاقه فعلا من ناحية أخرى خلال نفس الفترة .

٢ ــ بتحليل البيانات الخاصة بالانفاق الفعلي مقارنة بالمخطط في الخطتين والمعتمد في الميزانية خلال الفترة تحت الدراسة وجد أن القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني للاستثمارات الحكومية هي ٥ر٩٢٪ بالنسبة للخطة الأولى و٧٠ في المائة بالنسبة للخطة الثانية . أما بالنسبة لمقارنة الانفاق الفعلي بما ورد في الميزانية فقد وجدت انها ٧٨ في المائة .

٣ ــ وبتطبيق نموذج ترابطي خطي بين المتغيرين ، الانفاق الفعلي على المشاريع والانفاق على المشاريع المعتمدة في الميزانية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى للتقديرات ، وجدنا أن معامل الارتباط بين المتغيرين قوية تصل الى ٩٥ في المائة خلال الفترة ٩١/٩٠ ــ ١٤٠٠/٩٩ هـ .

٤ ــ وبحل النموذج نفسه ، ولكن بالطريقة غير الخطية ، اي طريقة اللوغارتيمات للحصول على المرونة النسبية للقدرة الاستيعابية ونموها بمرور الزمن ــ وجدنا أن هذه المرونة النسبية حوالي ٩٨ بالمائة ، أي أن زيادة نمو الانفاق المعتمد للمشاريع في الميزانية بنسبة ١ بالمائة تؤدي الى زيادة في نمو القدرة الاستيعابية للاقتصاد بالنسبة للمشروعات الحكومية بنفس النسبة تقريبا (أي ٩٨ر بالمائة) . وتجدر الاشارة الى أن العلاقة التي حصلنا عليها باستخدام اسلوب التحليل غير الخطي تعطي العلاقة التأثيرية بالنسبة لمعدلات النمو (أي معدل الزيادة النسبية) بينما تعطي الأولى العلاقة الترابطية في الحجم المطلق للمتغيرتين .

٥ ــ ان العلاقة المبينة في ٢ ، ٣ ، ٤ أعلاه تخص قياس القدرة الاستيعابية في القطاع العام . وقد حاولت الدراسة قياس القدرة الاستيعابية في القطاع الخاص ولعدم توفر معلومات عن الاستثمار في القطاع الخاص ، اعتمدنا في تحليل هذه الظاهرة في هذا القطاع على تحليل القروض المرتبط عليها والمنصرفة فعلا من قبل المؤسسات المالية التي أوجدتها الدولة لدعم وتشجيع القطاع الخاص في المجالات المختلفة كالبنك الزراعي وصندوق التنمية العقارية والصندوق السعودي للتنمية الصناعية .

وعند أخذ مجموع ما ارتبط عليه من قروض من قبل جميع الصناديق المشار اليها اعلاه لفترة الخطة الثانية مقارنة بمجموع ما صرف فعلا لنفس الفترة ، واعتبرنا ذلك مؤشرا للقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لمشروعات القطاع الخاص فان هذا المعدل يصل الى حوالي ٧٧ في المائة .

ومن هذا نخلص الى أنه عن طريق تحليل البيانات أو عن طريق استخدام النموذج القياسي فان معدل الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص لا تتعدى الـ ٧٥ في المائة من مجموع الاستثمارات المخططة خلال فترة البحث ، ١٣٩٠/١٣٩١ ـ ١٣٩٩/١٤٠٠ هـ .

الهوامش

(1) IBRd, Fourth Annual Report to the Board of Governers: 1948–1949. p. 8. Quoted from Kadhim A. Al-Eyd, Oil Revenues and Accelerated Growth, Absorptive Capacity in Iraq (New York: Praeger, 1979) Ch. 5, p. 80.

(2) B. Higgins, Economic Development, Principles, Problems Policies (New York: W. Norton, 1967) p. 579.

(3) G.M. Meier, "Improving the Quality of Aid-Note in G.M. Meier, **Leadinf Issues in Economic Development,** Third Edition, (New York: Oxford University press, pp. 359–360.

نفس المعني تجده في مقالة روز نشتاين – رودان :

Paul N. Rosen Stein - Roden, "International Aid for Under-Developed Countries", **Review of Economics and Statistics,** Vol. 43, (May, 1961) No. 2, pp. 107–38.

(4) Hollis B. Chenery and A. Strout "Foreign Assistance and Economic Development", **American Economic Review,** 1966. Quoted from E.K. Hawkins, "Measuring Capital Requirements", The Fund and Bank Review, **Finance and Development,** Vol. 5, No. 2., 1968. pp. 2–5; from G. Meier, **Op. Cit,** pp. 333–336.

5) E.K. Hawkins, **Ibid,** p. 335.

(٦) بالرغم من ظهور هذا المفهوم مرتبطا بالمساعدات الخارجية للدول النامية إلا أنه يندر أن يكون هو العامل الرئيسي الذي من خلاله تقرر الدول المتقدمة الصناعية إعطاء المساعدات من عدمه ، كما وأن الدول النامية ليس لها في غالب الأمر أي قرار سواء عن طريق مقدرتها الاستيعابية أو غيرها

M.P. Todaro, **Economic Development in the Third World,** (New York: Longman, 1977) p. 340.

(7) John H. Adler, **Absorptive Capacity, the Concept and Its Determinants,** Washington, D.C.: Bookings Institution, 1965), p. 5.

(8) Al-Eyd, **Ibid,** p. 81.

(9) R. Gulhati "The Need for Foreign Resources, Absorptive capacity, and Debt servicing", in J. Adler (ed.), **Capital Movements and Economic Development,** McMillan, London 1967, pp. 245–246. Quoted from,

دكتور/السيد عبد العزيز دحية « **الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية** » مذكرة خارجية رقم ١٢٦٥ ، معهد التخطيط القومي ، يونية ١٩٨٠ م. ص ٢ .

(10) Donald A. Wells, **Saudi Arabian Development Strategy,** (Wash. D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976, p. 14.

(11) B. Higgins, **Op. Cit.**, p. 580.

(١٢) د. فايز ابراهيم الحبيب و د. ابراهيم سيد حموده ، « **مذكرة في الاطار العام للتخطيط** » ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ١٤٠٠ – ١٤٠١ ، ص ٤٠ .

(13) G.M. Meier, "Improving the Quality .....", **Op. Cit.**, p. 359.

(14) Everett E. Hagen, **The Economics of Development**, (Homewood, I 11: Richard D. Irwin, Inc., 1975). pp. 430–431.

(١٥) لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع أنظر :

Adler, Op. Cit., pp. 31–5.

Salvatore Schiavo Campo and Hans W. Singer, Perspectives of Economic Development, (Boston, Houghton Mifflin, 1968).

(١٦) لمزيد من التفاصيل لطرق قياس القدرة الاستيعابية أنظر

د. السيد عبد العزيز دحية ، مرجع سابق ص ٣١–٦٤ . K.A. Al-Eyd, **Op. Cit.**, pp. 92–99.

(١٧) د. هاشم محمد العلي « **العلاقة السلوكية بين وتائر نمو الانفاق الفعلي وعرض النقد وتكلفة المعيشة في الاقتصاد السعودي** » ورقة بحث ، صدرت في وزارة التخطيط ، الرياض محرم ١٤٠٢هـ (نوفمبر ١٩٨١م).

(١٨) المملكة العربية السعودية – وزارة التخطيط **خطة التنمية الثالثة** ١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ الرياض ..

(١٩) يستفاد من الخطأ في التقديرات لاشتقاق قيمة (t) الاحصائية وذلك عن طريق قسمة قيمة معامل العلاقة الخطية (B) على خطأ التقديرات (e) . وهذه القيمة لـ (t) تستعمل لأغراض الاختبارات الإحصائية سوية مع عدد درجات الحرية Degrees of Freedom) اذ تعطي هذه القيمة لـ (t) مقدار الثقة في الاحصاءات المستعملة والنتائج المستخرجة . وبصورة عامة إذا كان عدد السنوات (Observations) أكثر من ثمان (٨) وكانت قيمة (t) اثنين فأكثر ، هذا يدل بأن النتائج المستحصل عليها موثوق بها احصائيا ويمكن استعمالها لأغراض التوقعات المستقبلية . الدكتور / هاشم محمد العلي ، المرجع السابق ..

(٢٠) يلاحظ أن الافتراضات التي وردت بالنسبة للنموذج الخطي السابق تنطبق على هذا النموذج الغير خطي ، أنظر ص ٢٧ .

(٢١) تم استخدام بيانات عن هذه الفترة فقط نظرا لأنها هي الفترة التي أنشيء فيها كل من صندوق التنمية الصناعي والبنك الزراعي وصندوق التنمية العقاري ..

المراجـــع العربيـــــة

ـــ البنك الزراعي العربي السعودي **التقرير السنوي ـــ ١٤٠١هـ/١٤٠٢هـ .**

ـــ السيد عبد العزيز دحية ـــ **الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية** مذكرة خارجية رقم ١٢٦٥ ، معهد التخطيط القومي القاهرة ١٩٨٠م .

ـــ صندوق التنمية الصناعي السعودي **التقرير السنوي ١٤٠١هـ / ١٤٠٢ هـ .**

ـــ صندوق التنمية العقاري تقارير ومذكرات متعددة .

- فايز ابراهيم الحبيب ، وابراهيم سيد حموده « مذكرة في الاطار العام للتخطيط » كلية العلـــوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ١٤٠٠ هـ / ١٤٠١ هـ .
- مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي عدة سنوات .
- هاشم محمد العلي ، العلاقة السلوكية بين وتائر نمو الانفاق الفعلي وعرض النقد وتكلفة المعيشة في الاقتصاد العربي السعودي ــ دراسة تحليلية كمية ــ ورقة بحث ، صدرت فـــي وزارة التخطيط ، الرياض ١٤٠٢ هـ .
- وزارة التخطيط **خطة التنمية الثالثة** ١٤٠٠هـ/١٤٠٥هـ الرياض المملكة العربية السعودية .
- وزارة التخطيط **منجزات خطة التنمية الاولى والثانية ١٣٩٠ هـ ــ ١٤٠٠ هـ** الرياض ١٤٠٢ هـ .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطنية ــ مصلحة الاحصاءات العامة **حسابات الدخـــل الوطنـــي** الرياض ، ١٤٠١ هـ .

المراجع الاجنبية

- Al-Eyd, K.A. **"Oil Revenues and Accelerated Growth, Absorption Capacity in Iraq"**, Praeger Publishers, N.Y. 1979.
- Adler, J.H. "Absorptive Capacity, the Concept and its determinants", Bookings Institute, Washington D.C. 1965.
- Chenery, H.B. and Strout, A. "Foreign Assistance and Economic Development", **American Economic Review 1966.**
- Gulhati, R. "The Need for Foreign Resources, Absorptive Capacity and Debit Servicing", in J. Adler (ed.) **Capital Movements and Economic Development,** McMillan, London 1967, pp. 245–246.
- Hagen, E.E. **The Economics of Development,** Richard D. Irwin Inc., Homewood, 1975.
- Hawkins, E.K. "Measuring Capital Repuirements", The Fund and Bank Review. **Finance and Development,** Vol. 5, No. 2, 1968.
- Higgins, B. **"Economic Development, Principles, Problems, Policies"**, W. Norton, N.Y. 1967.
- IBRD. "Fourth Annual Report to the Board of Governors, 1948–49".
- Meier, G.M. "Improving the Quality of Aid Note in Meier, G.M. **"Leading Issues in Economic Development"**. Oxford University press, N.Y. 1976 – Third Edition.
- Rosenstein and Rodan, P.N. "International Aid for Under-developed Countries", **Review of Economics and Statistics,** Vol. 43, No. 2., May, 1961, PP. 107–138.

- Schiavo Campo, S. and Singer, H.W. **"Perspectives of Economic Development"**, Houghton Mifflin, Boston, 1968.
- Todaro, M.P. **"Economic Development in the Third World"**, Longman, N.Y., 1977.
- Wells, D.A. **"Saudi Arabia Development Strategy"**, Institute for Public Policy Research, Washington D.C. 1976.

* * *

سلسلة الإصدارات الخاصة

صدر من هذه السلسلة

١ ـــ	التضخم واثره على البيانات	د. محمدالعظمة/ د. يوسف العادلي
٢ ـــ	العلاقات الاقتصادية بين مصر والحجاز	د. فؤاد الماوي
٣ ـــ	استراتيجية التنمية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية	د. عادل هندي
٤ ـــ	الرحلات والكشوف الاثرية	أ.د. عبد العزيز صالح
٥ ـــ	العمالة في قطاع التشييد والبناء في الكويت	د. امل العذبي الصباح
٦ ـــ	مدى فاعلية الميزانيات التقديرية كأداة للتخطيط وتقييم الاداء والرقابة في المنشآت الصناعية بالكويت	د. محمد العطار/د. محمد خيري
٧ ـــ	دراسة مسحية تحليلية للبحوث التربوية عن الكويت	د. عبدالرحمن الاحمد
٨ ـــ	البيئة واثرها في اقتناء الشركات الكويتية للتكنولوجيا	د. فؤاد ابواسماعيل
٩ ـــ	اقليم العروض في كتابات الجغرافيين العرب	د. عبد العال الشامي
١٠ ـــ	نحو فهم افضل لاسباب الخلل السكاني في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط	د. علي الكواري

ثمن النسخة للمؤسسات ٢,٠٠٠ د.ك - ثمن النسخة للافراد ١,٠٠٠ د.ك.

تطلب النسخ من ادارة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب - ١٧٠٧٣ الخالدية. الكويت